

اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه

The Knowledge Economy And Reasons Of It Adoption

أ. بن جيمة مريم

جامعة طاهري محمد، بشار

bendjimanacira@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/04/20

تاريخ الاستلام: 2017/10/20

الملخص:

ولد مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة مع الدور المتزايد لإنتاج المعارف وتوزيعها واستخدامها في أداء المؤسسات والاقتصاديات. فالأمر ليس فقط كمية المعرفة المتداولة التي تتغير وتكثف، بل أيضا العلاقات بين العوامل في ديناميكيات خلق واستغلال وتوزيع المعرفة. ومن الواضح أن فكرة أن المعرفة تلعب دورا محوريا في الاقتصاد ليست جديدة. ومع ذلك، فإن الطرق التي يتم بها إنتاج المعرفة ونشرها تتطور بمرور الزمن، وهناك العديد من الحجج المؤيدة لتغيير الطابع الكمي والنوعي للعلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية. على مستوى المؤسسات، يتضح بصورة متزايدة أن الميزة التنافسية تكمن في المقام الأول في مهارات مواردها البشرية وقدرتها على اكتساب منظمة تعليمية، وديناميكيات المعرفة والمهارات، التي تفترض مسبقا تقاسم المعرفة. وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم اقتصاد المعرفة من خلال قراءة مكوناته المختلفة، ومن ثم استكمال هذا المنظور وإثرائه من خلال تسليط الضوء على مجموعات تفاعلية مختلفة بين هذه المكونات، مع الإشارة إلى مبررات التحول إلى هذا الاقتصاد ودراسة إمكانية تحول الجزائر إليه.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الرأس المال الفكري، المعرفة.

Abstract :

The concept of knowledge-based economy was born with the increasing role of knowledge production, distribution and use in the performance of institutions and economies. It is not only the amount of knowledge that is constantly changing and intensifying, but also the relationships between factors in the dynamics of creating, exploiting and disseminating knowledge. It is clear that the idea that knowledge plays a pivotal role in the economy is not new. However, the ways in which knowledge is produced and disseminated evolve over time, and there are many arguments for changing the quantitative and qualitative nature of the relationship between knowledge and economic development. At the enterprise level, it is increasingly apparent that competitive advantage lies primarily in the skills of their human resources, their ability to acquire an educational organization, and the knowledge and skills dynamics that presuppose sharing knowledge. The aim of this study is to shed light on the concept of knowledge economy to study of the possibility of transforming Algeria into it.

Key Words: Knowledge Management, Knowledge Economy, ICT, Intellectual Capital, Knowledge.

JEL Classification : D83 ; M12

المقدمة:

ارتبط الاقتصاد الجديد المعرفي بمفهوم أوسع ألا وهو مفهوم "مجتمع المعلومات" الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفاءة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة. لقد باشرت بعض الدول العربية مبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بنية تحتية رقمية مناسبة للتوجهات الجديدة للاقتصاد، مما جعل البعض منها يقفز إلى مراتب جد مشرفة على الصعيد الدولي.

إشكالية البحث

تعتبر المعرفة المعلومة التي تؤدي إلى القيام بعمل ما أو الفكرة التي تساهم في تحسين نوعية المنتجات والخدمات المؤدات، كما تعتبر أيضاً أحد أهم العوامل الأساسية لخلق القيمة والتنمية الاقتصادية، ولا يمكن لأي مؤسسة أن تعمل دون خلق وتحصيل للمعرفة، وتوزيعها على أفرادها. وازداد الاهتمام بمدخل المعرفة بعد أن تبين أن بناء الميزة التنافسية وإدامتها يعتمد أساساً على الموجودات الفكرية وتحديدًا على الأصول المعرفية والاستثمار فيها، بما يعزز من الإبداع المستمر، والذي يعد هو الآخر أحد مقومات تعاظم تلك الميزة لأطول فترة ممكنة. أي أن اكتساب الميزة التنافسية سيعتمد أساساً على المعرفة. إذن، إلى أي مدى تكمن أهمية اقتصاد المعرفة وماهي إمكانيات الدول العربية للتوجه إليه؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أدبيات ومفاهيم الدراسة وهذا بالاعتماد على عدد من المراجع العلمية.

فرضيات البحث:

يمكن الاعتماد في البحث على الفرضيات الآتية:

- إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد يختلف عن الأنماط الاقتصادية الأخرى.
- إن التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة والخدمات في الدول العربية إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة والبحث العلمي أمر ممكن.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال محاولة إيجاد حل لمواجهة العوائق التي واجهت عملية التنمية في البلدان العربية، مما يتطلب نظرة جديدة في التوجهات الاقتصادية فيها، وذلك بالاعتماد على المعرفة في النشاط الاقتصادي، وجعلها هدفاً استراتيجياً تتطلع إليه المجتمعات العربية. والهدف الذي يطمح إليه هذا البحث هو تعريف اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانيات الدول العربية من التوجه نحوه .

1. مفهوم إقتصاد المعرفة.

استخدمت تسميات كثيرة لتدل على إقتصاد المعرفة مثل الإقتصاد الجديد، الإقتصاد الإلكتروني، الإقتصاد الرقمي، إقتصاد الانترنت، الإقتصاد الافتراضي، الإقتصاد الشبكي، مما يبين أن مسألة تحديد تعريف جامع ومانع لهذا الإقتصاد، لم تلقى إجماعاً بين أوساط الباحثين، لكن هناك عدة جهود لا حصر لها تتفاوت في تعريفها لهذا الإقتصاد، نذكر منها ما يلي:

- إقتصاد المعرفة هو نظام إقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الانتاج الأساسي، والقوة الدافعة الرئيسية لإنتاج الثروة (carl, 2008, p. 22)
- إقتصاد المعرفة هو ذلك الإقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الانتاج بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال (Mazi, 2001, p. 38).
- إقتصاد المعرفة هو إقتصاد حديث فرض طائفة جديدة من النشاطات المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلوماتة ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية (تقرير مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).
- إقتصاد المعرفة هو إقتصاد جديد يقوم على أساس انتاج المعرفة وإستخدام إنجازاتها واستهلاكها بالمعنى الإقتصادي للإستهلاك.

وعليه يمكن تعريف إقتصاد المعرفة بأنه : ذلك الإقتصاد الجديد الذي يعتمد أساساً في نشاطاته على استخدام واستعمال تكنولوجيا المعلومات في مختلف عملياته الاقتصادية، مركّزاً في ذلك على المعرفة والتطور التكنولوجي في خلق الثروة .

وتتمثل أهم سمات إقتصاد المعرفة فيما يلي (Schwartz, 1999, p. 82) :

- تحول تركز العمالة من الصناعات إلى مهن الخدمات، وهي مهنت تتسم بكثافة المعرفة.
- نمو الإستثمار في أصول غير الملموسة.
- نمو الطلب على الخبرات ذات المستوى العلمي العالي.
- ظهور وظائف جديدة في مجالات كثيفة المعرفة، كالتعليم والاستشارة .
- ويقوم إقتصاد المعرفة على ثلاثة عناصر أساسية هي (ستيوارت، 2004، صفحة 22) :

- المعرفة والتي تعتبر من أهم عوامل الإنتاج؛
- الأصول المعرفية أي رأس المال الفكري؛
- الأساليب الإدارية الجديدة والتكنولوجيات الجديدة؛

ومنه فإن المعرفة أصبحت العامل الأول قبل رأس المال والعمل في توليد الثروة، وذلك بفضل النمو الهائل والتطور السريع في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ووصول المعرفة إلى المرتبة الأولى في سلم عوامل الانتاج لا يعني إهمال بقية العوامل بل يجب إستغلالها وإستثمارها بما تنتجه المعرفة من أساليب وتقنيات وبشكل يزيد من قيمتها وجودتها.

2. دور إدارة المعرفة في إقتصاد المعرفة.

تعد إدارة المعرفة المدخل الرئيسي لإقتصاد المعرفة، الذي يقوم أساسا على العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة، فدخل المؤسسات في الإقتصاد المعرفة مرهون بكفاءة برنامجها لإدارة المعرفة، والذي يتطلب مجموعة من الأمور أهمها (الكيسي، 2005، صفحة 134):

- الاعتراف بالمعرفة والرأس المال الفكري كموجودات جوهرية وأكثر أهمية من الموجودة المادية الملموسة، والإعتماد على استراتيجيات ملائمة لذلك في إدارة المعرفة.
- اوجود هياكل تنظيمية مرنة، ونماذج إدارية جديدة.
- تركيز على مهارات والقدرات وخبرات الموارد البشرية.
- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة والمشاركة بها.

وتلعب الموجودات المعرفية الكامنة في عقول البشر دورا رئيسيا في الإقتصاد المعرفي، حيث تحتاج هذه المعرفة لإدارة فعالة لإستخراجها ومعالجتها ثم استثمارها، حيث توفر إدارة المعرفة كافة العمليات والتقنيات اللازمة لذلك والانتقال من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق.

و تهدف إدارة المعرفة أيضا إلى تقديم طريقة واضحة وعملية للتعامل مع تحديات إقتصاد المعرفة بطريقة نظامية، فنتاج إدارة المعرفة هي المعرفة ذاتها، والتي تعد المورد الرئيسي الذي يقوم عليه إقتصاد المعرفة.

3. إقتصاد المعرفة والمتغيرات الاقتصادية.

إن إقتصاد المعرفة ومعطياته وما يرتبط من تقنيات متقدمة ووسائل وأساليب متطورة يؤدي إلى إفرازات متنوعة ومتعددة ومتزايدة وبسرعة فائقة وبالشكل الذي يصعب تحديد أبعادها ومؤدياتها والتي تؤثر على الإقتصاد بمتغيراته ونشاطاته وقطاعاته وسنحاول التركيز على أهم أبرز جوانب الإقتصاد والتي من أهمها الجوانب ذات الصلة بالإنتاج والإنتاجية والاستثمار وتكوين رأس مال والعمل .

1.3 الإنتاج والإنتاجية وإقتصاد المعرفة (خلف، إقتصاد المعرفة، 2007، صفحة 243_244).

إن إقتصاد المعرفة وما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة والتقنيات المتقدمة الأخرى في مجالات عديدة ومتنوعة تسهم بشكل واضح وبدرجة كبيرة في تحقيق زيادة الإنتاجية وفي الإنتاج من خلال ما يلي :

- أن مضامين إقتصاد المعرفة تتيح تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة واعتمادا على التقنيات المتطورة وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج، حيث يتسع الإنتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات ، والوسائل والبرمجيات والتقنيات المرتبطة بهما.

- بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة أي غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات، ومنتجات الوسائل المتعددة المشتقات المالية والتي يمكن أن تستخدم استخدامات وسطية ونهاية وبالشكل الذي يحقق زيادة مهمة في الإنتاج من خلالها.

- إن اقتصاد المعرفة ومن خلال ما يتيح من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيمائية والطبية وغيرها تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة الجديدة وبما يساهم في زيادة الإنتاج.
- أن التقنيات الجديدة تتيح زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وكذلك تحديد النشاطات هذه وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وإنتاجها.

2.3. الاستثمار وتكوين رأس مال واقتصاد المعرفة. (حلف، 2007، صفحة 245_246)

الاستثمار يعني استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهذه الأصول الرأسمالية لم تعد مجرد موجودات ثابتة فقط أي مادية، وإنما امتدت في اقتصاد المعرفة لتضمن في الاستثمار المعرفة من أجل تكوين رأس مال المعرفي لإنتاج منتجات معرفية وهي في جزء مهم منها منتجات غير مادية كالبرامج والتصاميم وغيرها والتي تتصل بمضامين اقتصاد المعرفة.

وهو الأمر الذي أدى إلى تحول هيكلي في تكوين الرأس المال بحيث أصبح يتضمن إضافة إلى الاستثمار المادي والملموس لتكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة آلات ومكائن وغيرها قدرا مهما من الاستثمار غير المادي وغير ملموس لتكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة تساهم في توسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج والإسهام في تحقيق نمو أكبر للاقتصاد.

كما أن الاستثمار يساهم في تحديد الطاقة الإنتاجية بإحلال أصول رأسمالية محل الأصول الرأسمالية التي تتعرض للانقضاء نتيجة استخدامها وارتباطا بعمرها الإنتاجي من ناحية وكفاءة واستخدامها من ناحية أخرى وكذلك التي تتعرض للانقضاء نتيجة تقادمها الزمني. والأهم في اقتصاد المعرفة هو الاستثمار الذي يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية بإحلال أصول رأسمالية أحدث أكثر تقدما وتطورا.

حيث أن الإحلال التكنولوجي في ظل اقتصاد المعرفة يتم الأخذ به واستخدامه في إطار سعي المستثمر للحصول على الربح يدفعه نحو توسيع نشاطاته الاقتصادية واعتمادا على التطورات التكنولوجية التي تتيح له الحصول على الأرباح الأعلى ارتباطا بما تحدته التطورات التكنولوجية من تجديد وتحديث وتطوير في النشاطات الاقتصادية وما تحققه من كفاءة عند استخدامها في هذه النشاطات، ولذلك تم اعتبار أن الاستثمار دالة للربح، أي أن الربح يعتمد على الاستثمار وأن الربح دالة للتقدم التكنولوجي ولذلك فإن التقنيات المتقدمة تحفز على الاستثمار وبالذات في المجالات المعرفية والتي يتم من خلالها تكوين رأس مال معرفي يساهم في تحقيق أرباح مرتفعة ومن خلال توسيع النشاطات التي سيستخدم فيها رأس المال المعرفي والذي يتحقق من خلال استخدامه فيها إنتاج منتجات معرفية تحقق الأرباح المرتفعة هذه.

3.3. العمل واقتصاد المعرفة. (خلف، 2007، صفحة 249)

أفرز اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة العديد من المضامين والآثار على العمل ويتمثل هذا في الجوانب التالية :

- إن التكنولوجيا عموماً والمتقدمة منها خصوصاً أدت وتؤدي إلى تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل وتوفير وقت فراغ وراحة أكبر .
- أدى استخدام التقنيات المتقدمة إلى إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة .
- التقنيات المتقدمة والأساليب والوسائل التي ترافق استخدامها في إطار اقتصاد المعرفة أدت إلى تغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل والعمل الذي يؤديه، بحيث برزت أنماط جديدة لممارسة العمل.
- ارتفاع دخول العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والأساليب المتقدمة فيها.
- نظراً لارتباط أداء العمل فيه بمستوى معارف ومهارات أعلى وحصولهم على دخول أعلى ارتباطاً بمستويات معارفهم ومعرفتهم ومهاراتهم الأعلى وهو الأمر الذي يحفز على تطويرها وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من زيادة وتحسين مستويات معيشتهم.

4. خصائص اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه.

1.4. خصائص اقتصاد المعرفة.

في الاقتصاد يعتبر التغير في العامل الأساسي للإنتاج هو المحدد الأكثر تأثيراً وتحكماً في تطوره، ففي الاقتصاد الزراعي تعتبر الأرض هي عامل الإنتاج الرئيسي، وفي الاقتصاد الصناعي نجد أن رأس المال هو عامل الإنتاج الرئيسي، في حين أن المعرفة هي عامل الإنتاج الرئيسي في الاقتصاد الجديد - اقتصاد المعرفة - لذا فإنه يختلف عن أنماط الاقتصاد السابقة، مما يجعله يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها فيما يلي:

- في اقتصاد المعرفة لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف إلى طرف آخر على عكس عناصر الإنتاج الأخرى.
- يتسم اقتصاد المعرفة بكونه اقتصاد وفرة أكثر منه اقتصاد ندرة، فعلى عكس أغلب الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاستهلاك، تزداد المعرفة بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح استخدام التقنيات الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغى فيها حدود المكان والزمان، مثل التجارة الإلكترونية التي توفر الكثير من المزايا منها تخفيض التكاليف ورفع الكفاءة والسرعة في المعاملات.
- يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي لأن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة، وبما أنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي فإن هذا يعني أن هناك اقتصاد عالمياً يهيمن على الاقتصاد الوطني.

- في اقتصاد المعرفة يكون الاعتماد على العمل المعرفي أكثر من العمل البدني.

2.4. مبررات التحول إلى اقتصاد المعرفة.

إن اقتصاد المعرفي المقترن بالتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة، ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني (نجم، 2005، صفحة 221)، حيث أن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحدياً أمام إدارة مؤسسات الأعمال، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية (إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، اليد العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام، أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى (إدارة الوفرة) حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات.

ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور، إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حالياً في مختلف المجالات العلمية والتقنية.

5. عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة.

إن التحول من اقتصاد مادي إلى اقتصاد لامادي، يقوم على أساس الرأس مال البشري والذي يتطلب تبني إستراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الآخر، الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف في المدى الطويل كالتعلم، التكوين، البحث والتطوير هذا من جهة ومن جهة أخرى الاعتماد على تكنولوجيات متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبمعنى آخر يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما إقامة بنى تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في الرأس مال الفكري.

1.5. تكنولوجيا الإعلام والاتصال

إن تشييد بنى تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساساً بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، فهذه التكنولوجيات لها دور أساسي في عملية تسريع وتحديد دورة العمل والإنتاج، فقد غيرت ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طريقة التفكير والعمل وساهمت في تحسين ظروف الحياة وخاصة الاقتصادية منها (المجلد، ديسمبر 2005، صفحة 202_203).

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم وبطريقة فعالة في ردم الفجوات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن حيث بدأت البلدان النامية باستخدام هذه التكنولوجيا منذ مطلع الثمانينات من قرن الماضي بغرض التحول إلى اقتصاد المعرفة (المجلد، ديسمبر 2005، صفحة 203)، إلا أن هذا الاستخدام لن يكتمل إلا بإنشاء مراكز للبحث والتطوير لدفع عجلة التنمية التكنولوجية، كما ينبغي أيضاً تعزيز

استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية (تقرير عن التنمية الإنسانية العربية، 2003، صفحة 34).

2.5. الرأس المال الفكري

إن الاستثمار في الرأس المال البشري يهدف إلى الحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها، فالرأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات، وكل القدرات التي تمكن من زيادة انتاجية العمل داخل المؤسسة.

والرأس المال الفكري أو ما يطلق عليه بالأصول الذكية، يعرف حسب توماس ستيفرت بأنه المواهب والمهارات والمعرفة التقنية والعلاقات والخبرات التي يمكن أن تستخدم لخلق الثروة (ستيفرت، 2004، صفحة 31)، وقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من الأصول منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث أشار الكثير من الباحثين إلى أن الأصول الرئيسية للعديد من المؤسسات في ميدان إنتاج التكنولوجيا العالية لا تتمثل في الأصول المادية فقط، ولكن في مهارات أفرادها وفي التراكم الفكري والمعرفي الذي تملكه المؤسسة. ويتكون الرأس المال الفكري من عدد من المكونات غير المادية وهي:

- الأصول البشرية : وهي المعرفة والمهارات والخبرات.
 - الأصول الفكرية : وهي المعلومات والمذكرات المكتوبة والمنشورات.
 - الملكية الفكرية : وتشمل براءات الاختراع وحقوق الطبعة والعلامات التجارية.
 - الأصول الهيكلية : وتتمثل في الثقافة والنماذج التنظيمية والإجراءات وقنوات التوزيع.
 - رأس المال العلاقات : وهو يعكس طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة بعملائها ومورديها ومنافسيها.
- ويشير الرأس المال الفكري إلى المعرفة التي يمكن تحويلها إلى أرباح، ولكي تتم الاستفادة القصوى منه فإنه لا بد من إدارته بفعالية، مما يعني أن الإدارة الفعالة لرأس المال الفكري هي الوجه الجديد لإقتصاد المعرفة حيث صار للرأس المال الفكري دور كبير في خلق القيمة للمؤسسة.

6. التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

1.6. التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة (أبو الشامات محمد أنس، العدد الأول-2012، صفحة 599_600)

لعل توجه الدول نحو امتلاك ناصية العلم والمعرفة ليس بالشيء الجديد، وإنما الجديد وضع الخطط الوطنية المتكاملة ذات البرامج الزمنية والأهداف المحددة. فقد بدأ السباق بين الدول لردم الفجوة المعرفية منذ الربع الأخير من القرن الماضي.

فقد بدأت اليابان بوضع خطة لتصور المجتمع الياباني بحلول عام 2000 ، وذلك بتكليف من وزارة الصناعة والتجارة ، و معهد تطوير استخدامات الحاسبات في اليابان الدولية، جاءت بعنوان " خطة لمجتمع معلوماتي - هدف وطني لعام 2000 ، وقد حددت هذه الخطة أنه بحلول عام 2000 يجب أن يعتمد الاقتصاد الياباني على المنتجات

المعلوماتية وليس على الصناعات التقليدية، وأن تُغدَّى الثروة الوطنية بصورة أساسية من قبل صناعات المعرفة التي تعتمد على قواعد المعلومات كوقود لها، ولتحقيق ذلك وضعت خطوط عريضة يسترشد بها للدخول في القرن الحادي والعشرين، تهدف لإيجاد فيض من الإبداع الفكري الإنساني في المجتمع . ركزت على دور الدولة في التخطيط لمستقبل المعلوماتية في المجتمع حتى يتم خلق المناخ المناسب لنمو الصناعات المعلوماتية بما يضمن المحافظة على القدرة التنافسية العالية في الأسواق. ونشرت بريطانيا خططها الوطنية بعنوان " منهج لتقنية معلوماتية بهدف الرد على مشروع اليابان الطموح لإنتاج المعرفة

ولعل بدايات إقامة مناطق متخصصة في التركيز على التطبيقات العلمية والمعرفية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تجربة إقامة حاضنات الأعمال منذ عام 1959 ، حيث وصل عددها إلى قرابة 20 حاضنة في الثمانينيات من القرن الماضي، وازداد ليبلغ قرابة 800 حاضنة مع نهاية عام . 1999 أما في فرنسا التي تعد تجربتها من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى منتصف الثمانينيات فقد أنشئت فيها قرابة 200 حاضنة مع نهاية القرن الماضي، مع العلم أن الحديقة التكنولوجية صوفيا التي تعد من أقدم حدائق التكنولوجيا في فرنسا والأقدم في أوروبا.

وفي الصين التي أجرت عملية تحول وإعادة هيكلة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي. منذ عام 1985 بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية النظرية إلى تطبيقات في الصناعة والاقتصاد، فقد بدأت في عام 1988 في إعداد برنامج قومي مركزي يعرف بـ Troch إلى أن هذا البرنامج الطموح قد أدى إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات من القرن الماضي، كما نجح في إقامة قرابة 465 حاضنة تكنولوجية حتى عام 2002 وصل عدد الشركات التي أقيمت فيها إلى 20.796 من الشركات التي تُنتج منتجات عالية التكنولوجيا.

مما سبق يمكن القول :إن التجارب التي مرت بها بعض من الدول المتقدمة والنامية في التوجه نحو اقتصاد المعرفة كانت غنية، مما يفتح المجال أمام المزيد من البحوث والمقالات المتخصصة عن تجربة كل دولة، وعن الخطط التي تم السير عليها للارتقاء على مدارج العلم والمعرفة.

من أهم المؤشرات التي تدل على توجه البلد نحو اقتصاد المعرفة، حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع النفقات الجارية والرأسمالية في القطاعين العام والخاص (على الأعمال الإبداعية التي تجري بطريقة منهجية بغرض الارتقاء بالمعارف، بما في ذلك المعارف الإنسانية والثقافية والمجتمعية، واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة.

2.6. التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الدول العربية (أبو الشامات محمد أنس، العدد الأول-2012، صفحة 601_602)

تعد السعودية ومصر من أوائل الدول العربية التي حاولت وضع خطط وطنية متكاملة تهدف إلى امتلاك العلم والمعرفة؛ وذلك بالاستفادة من تقنيات المعلومات . ففي عام 1990 عقد المؤتمر الوطني الثاني عشر للحاسب الآلي في جامعة الملك سعود، واختير الموضوع الرئيسي للمؤتمر بعنوان "التخطيط للمجتمع المعلوماتي" عرض فيه العديد

من الدراسات والبحوث التي تُبرز الخطط والتصورات المستقبلية عن الدور المتوقع للجهات العامة والخاصة أن تقوم به في عملية الانتقال بالمملكة العربية السعودية إلى عصر المعلومات. وفي مصر بذلت العديد من الجهود في ذلك الاتجاه نتج عنها وضع الإطار العام للخطة القومية للمعلومات في مصر الذي عرضت ونوقشت عدة ملتقيات وندوات بهدف التطوير السريع للموارد البشرية المصرية التي تستطيع التعامل وإنتاج تقنيات المعلومات والاستثمار فيها، وبناء البنية الأساسية اللازمة لذلك، هذا فضلاً عن تجربة تونس والمغرب

فقد شهد قطاع البحث والتطوير في تونس عدة إصلاحات، حيث أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع إذ قامت برفع المخصصات المالية بحوالي ثلاث مرات، كما تم تشجيع الأعمال التي تساهم في دفع الإبداع التكنولوجي وتنمية نقل التكنولوجيا وبثها للمالكي المعلومات التقنية ومستعمليها، وتشجيع الملكية الصناعية واحترامها ودفعها للاختراع والابتكار مع تهيئة المناخ الملائم لنقل التكنولوجيا، وقد تم في هذا الإطار تعديل القوانين الوطنية وملاءمتها مع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول الملكية الأدبية المتعلقة ببراءة الاختراع، علامة الصنع والتجارة والخدمات والرسوم والنماذج. كما تم إعداد برنامج عمل يهدف إلى دعم الهياكل المكلفة بالتصرف في الملكية الصناعية في تونس، وتكوين كل الأطراف المعنية والنهوض بالملكية الصناعية بصفة عامة.

أما فيما يخص التحفيز التكنولوجي فقد تم إقرار تحفيزات للاستثمار وتشجيعات لصالح التجديد التكنولوجي تمثلت في :

- إعطاء منحة للمؤسسات التي تستثمر في مجال البحث والتطوير، حيث قامت الدولة بتمويل 21 مشروع لفائدة 19 مؤسسة بمبلغ إجمالي 1.2 مليون دينار؛
- إنشاء صندوق لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات، ووضع برنامج لتأهيل الصناعة، ولذلك تم منح 9 مليون دينار، أما الاستثمارات فهي في حدود 20 مليون دينار؛
- المساهمة في تكاليف البحث وفي عملية استغلال نتائجه؛
- تكوين جمعيات للمخترعين، وتشجيعهم عن طريق منح الشهادات والجوائز المالية؛
- تنظيم معارض محلية لتمكين المخترعين من عرض ابتكاراتهم واختراعاتهم، ومساعدتهم على المشاركة في المعارض الدولية؛

- تكثيف التعاون الدولي في الميدان العلمي والتكنولوجي بإنشاء شراكة ثنائية أو متعددة الأطراف.
- أما في المغرب فإن عملية البحث والتطوير تهدف أساساً إلى تحسين المنتجات القديمة، وتطوير وإنتاج منتجات جديدة إضافة إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج مع تحسين طرق التسيير. وتتم هذه العملية بشكل مستمر لدى 55% من المقاولات وبنسبة 25% من المقاولات تتم فيها بشكل دوري، و 20% استجابة للحاجيات المؤقتة للإنتاج أو الاستخدام التجاري. علماً أن عملية تمويل أنشطة البحث والتطوير ذاتية بالنسبة لمعظم الوحدات الإنتاجية، وذلك

بنسبة تفوق 80%، فيما تساهم القروض البنكية وبعض الأجهزة غير الحكومية بشكل ثانوي في تمويل هذه الأنشطة. وقد حظي مجال البحث في المغرب، برعاية خاصة تمثلت على وجه الخصوص في:

- إحداد كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي؛
 - إنشاء أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، التي أسندت لها مهمة تحديد سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، وتحديد الأولويات في هذا المجال، وكذا تطوير مشاريع البحث؛
 - تبني مجموعة من المشاريع في إطار المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية
- 3.6- التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر:

تميزت منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر قبل 1998 بضعف كبير وعدم الاستقرار، حيث لم تخصص لها سوى 0.28% من الناتج الوطني الخام، مما أدى إلى ظهور العديد من السلبيات منها:

- قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية؛
- قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين؛
- ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث؛
- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي البحث والإنتاج.

ونظرا لأهمية البحث والتطوير في بناء اقتصاد تنافسي، اعتمدت الجهات المعنية تشريعا جديدا، يتعلق بقانون البرنامج الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 2002/1998، حيث يهدف إلى ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد، تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير والعمل على تجميع نتائج هذا البحث، ودعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير. كما أكدت المادة الثالثة من القانون أن هدف البحث والتطوير يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية والتكنولوجية للبلاد، وذلك من خلال وضع 25 برنامجا للبحث والتطوير حيز التطبيق، حيث قسمت هذه البرامج إلى صنفين:

أ. **برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:** وتشمل الزراعة وتغذية الموارد المالية، البيئية، التنقيب واستغلال وتجميع المواد الأولية، تقويم الصناعات العلوم الأساسية، البناء والتعمير والتهيئة العمرانية، الصحة والنقل التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ، القانون والعدالة، المجتمع والسكان.

ب. **برامج وطنية للبحث المتخصص:** تخص مجالات الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الصناعية والفضائية وتطبيقاتها، الاتصالات اللاسلكية، المحركات والتكنولوجيا الحيوية.

إضافة إلى ما سبق، فقد قررت الجهات الوصية إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي، وأسندت إليها المهام التالية:

- إعداد سياسة وطنية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي وفقا لأهداف وأحكام القانون 98-11، وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية؛

- دراسة وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسهيل الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
 - التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخص نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على جميع مستويات وهيئات البحث؛
 - إعداد ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوزيع النموي؛
 - القيام بمراقبة ومتابعة التمويلات الممنوحة لهياكل وحدات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
 - ترقية عمليات تامين نتائج البحث العلمي.
- فكما نعلم أن مجموعة من دول الخليج العربي كقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين حققت مستويات تنمية عالية حسب تقارير التنمية البشرية تفوق المستويات التي حققتها كل من الصين والهند والاتحاد الروسي والبرازيل لأن نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي عالٍ، فضلاً عن أن معظم الدول العربية تملك البنية التحتية اللازمة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي وتونس والمغرب.
- نتائج الدراسة:**
- إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج.
 - بدأت الدول المتقدمة بتوجيه الاقتصاد فيها نحو الاعتماد على المعرفة منذ أربعة عقود من الزمن، أما الدول النامية الصاعدة فقد جاء توجهها إليه منذ ربع قرن، وذلك من خلال خطط إستراتيجية وطنية ذات أهداف زمنية محددة.
 - بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجديدة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعاً.
 - بلغت نسبة الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة في بعض الدول العربية مستوى أعلى من نسبة العاملين في بعض الدول النامية الصاعدة.
 - مع أن بعض الدول العربية قد حققت مستويات تنمية بشرية أعلى من بعض الدول النامية الصاعدة إلا أنه لا يمكن عد النشاط الاقتصادي فيها يعتمد على المعرفة.
 - تمتلك البلدان العربية الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة فيما إذا استطاعت توجيه جزء من الموارد التي تُستخدم في مشاريع الأبنية الشاهقة والسياحة والترفيه والرياضة من أجل ذلك.

الخلاصة:

إن الاقتصاد الجديد ليس اقتصادا موازيا أو بديلا للاقتصاد التقليدي بل هو صبغته الحديثة ومستقبله القريب المحتوم، فالتجارة الإلكترونية ستكون أسلوب التجارة الأول في المستقبل والنقود الورقية ستحتفي لصالح النقود الإلكترونية شئنا أم أبينا، والدول التي تفتنت أو ستتفتن قبل فوات الأوان لذلك يمكنها استغلال مرونة توظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال ليس فقط لتقليص الفجوة الرقمية التي واكبت الاقتصاد الجديد بل وحتى لتضييق الفجوة الاقتصادية ككل، بخطوات أسرع من تلك التي تفرزها الأساليب التقليدية، لأن المعرفة في طريقها لأن تكون المحرك الاقتصادي الرئيسي. أن كل الدول العربية رغم وعيها بضرورة الاهتمام بإرساء قواعد الاقتصاد الجديد والاندماج الفعال في ما يسمى "مجتمع المعلومات" يبقى الكثير منها يعاني ضعفا ملحوظا في هذا المجال إلا أنها رغم ذلك تواصل وإن كان بدرجات متفاوتة جهودها المستمرة نحو إرساء أسس الاقتصاد الجديد من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية وهذا كله يدخل في إطار عصنة الاقتصاد وتحسين البيئة التنموية فيها.

ومن خلال ماسبق، يظهر أنه يتوجب على الدول النامية ضرورة وضع نظام لتسيير واستغلال ومتابعة مختلف التطورات المعرفية، ذلك ان تأثير المعرفة عبر مختلف مصادرها يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، بحيث أصبحت المعرفة وعملية إدارتها الأصل الرئيسي لأي نمو اقتصادي، ومنه قد تحول العالم من البحث والتصادم من أجل مصادر النادرة إلى البحث والتصادم من أجل السيطرة والتحكم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة وتقنياتها وإدارتها وإستغلالها. وعليه فان من يمتلك المعرفة في الوقت المناسب وبالجهود المناسبة يمتلك القدرة على انتهاز الفرص والتطوير والتميز أكثر ومن الواضح أيضا أن التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الأخيرين أدى إلى تراكم معرفي كبير كما حققت الدول المتقدمة نموها الاقتصادي المستمر بدعم البحث العلمي مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية المتواصلة للبشر وهذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان وقد أدى هذا التراكم المعرفي بدوره أيضا إلى سرعة مذهلة في التطوير والاكتشافات.

المراجع المستعملة

- أبو الشامات محمد أنس (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 28 العدد الأول.
- امجدل أحمد ومعراج هوارى (2005)، اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد (مجلة دراسات) العدد 03.
- التقرير الاستراتيجي العربي (2001)، تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- تقرير عن التنمية الإنسانية العربية (2003)، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنساني.

- ستيوارت توماس (2004)، ثروة المعرفة-رأس المال الفكري، ترجمة علا احمد صلاح القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية
- فليح حسن خلف (2007)، إقتصاد المعرفة ، الطبعة الأولى ، جدار للكتاب العلمي ، عمان الأردن.
- الكبيسي صلاح الدين (2005)، إدارة المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- نجم عبود نجم (2005)، إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات ، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- Mazi P et autres (2001), "Une nouvelle économie", In Finance & Développement, Volume 38, n°2.
- Schwartz P et autres (1999), "The remerging global knowledge Economy, proceedings of the future of the global economy". OECD Press, Washington.
- Shapro C (1998), " Information rules:a strategic guide to the network Economy, New York MIT Press.